

## استدعاء غيث والملك عبدالعزيز و قطر الخيرية.. كيف تفاعل السعوديون مع التقشف؟

### التغيير

بين الترجم على عهد الملك السعودي الراحل "عبدالعزيز بن عبدالعزيز"، واستدعاء الشاب الإماراتي "غيث" مقدم برنامج "قلبي اطمأن" لتقديم إعانات للفقراء، وطلب مساعدات من جمعية "قطر الخيرية"، تنوعت تفاعلات السعوديين الرافضين لقرارات التقشف التي أعلنتها المملكة فجر الإثنين.

وعلى الجانب الآخر من الصورة، نشط الذباب الإلكتروني الداعم لسلطات آل سعود ومحمد بن سلمان منذ اللحظة الأولى لمصدور القرارات بالترويج لها بمبدأ "السمع والطاعة في المنشط والمكره"، ودشن الذباب وسما بهذا الاسم بالفعل، علاوة على دخوله بقوة في الترويج للقرارات عبر الوسوم الأخرى.

وأعلنت حكومة آل سعود، فجر الإثنين، جملة من القرارات التقشفية، أبرزها إيقاف صرف بدل غلاء المعيشة، بدءاً من يونيو/حزيران المقبل، ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5 إلى 15%， بدءاً من يوليو/تموز المقبل.

وقال وزير المالية السعودي "محمد الجدعان" إن تلك الإجراءات الصعبة "لا بد منها للحفاظ على الاستقرار المالي للبلاد".

وعقب صدور القرارات مباشرة، تم تدشين مجموعة من الوسوم على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، للتفاعل معها، وأبرزها "#سمعا\_وطاعه\_في\_المنشط\_والمكره" "#وزير\_المالية" "#القيمة\_المضافة" "#المعيشة".

وجاء إعلان القرارات الحكومية الصعبة، بعد ساعات قليلة من خفض أسعار الوقود في المملكة بنسبة وصلت إلى 50%， وتوجيه العاهل السعودي، الملك "سلمان بن عبدالعزيز" بتخصيص نحو ملياري ريال كمعونة رمضانية لمستفيدي برنامج الضمان الاجتماعي.

وفي 2 مايو/أيار الجاري، قال وزير المالية السعودي إن بلاده ستتخذ إجراءات صارمة جدا، وإن هذه الإجراءات قد تكون مؤلمة لمواجهة تداعيات أزمة فيروس "كورونا" المستجد، مرجحا أن تقتصر المملكة هذه السنة ما يصل إلى 220 مليار ريال (58.6 مليارات دولار).

وأضاف، في مقابلة مع قناة "العربية"، أن مملكة آل سعود لم تشهد هذه الأزمة، بتلك الحدة، من قبل، مؤكدا أن جميع الخيارات باتت مفتوحة لخفض الإنفاق.

وقال: "استخدمنا أكثر من تريليون ريال من الاحتياطيات خلال 4 سنوات".

وقبل تلك التصريحات بيوم واحد، غيرت وكالة "موديز"، التصنيف الائتماني ونظرتها المستقبلية حول مملكة آل سعود إلى سلبية، مؤكدة تصنيف المملكة عند مستوى "A1".

وأضافت أن حكومة آل سعود ستعوض على الأرجح بعض الخسائر في الإيرادات هذا العام وفي 2021 من خلال تحفيضات في الإنفاق.